الأمم المتحدة

A/65/789

الجمعية العامة

Distr.: General
18 March 2011
Arabic
Original: Spanish

الدورة الخامسة والستون

البند ٤٥ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (جزر مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أنقل إليكم طيه (انظر المرفق) ردّ حكومة الأرجنتين على المذكرة الموجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي صدرت بوصفها وثيقة الجمعية العامة (A/65/751).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) خورخي **أرغوييو**
السفير
الممثل الدائم

210311 210311 11-26912 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تتشرف جمهورية الأرجنتين بأن تشير إلى المذكرة الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، والتي عممت بوصفها الوثيقة A/65/751.

وترفض حكومة الأرجنتين جملة وتفصيلا جميع الادعاءات الواردة في المذكرة المشار إليها، ويؤسفها أن تتجاهل الحكومة البريطانية وقائع تاريخية موثقة، وذلك في محاولة سافرة لطمس عملية الاغتصاب التي ارتكبتها في عام ١٨٣٣، والتي اعترضت عليها الأرجنتين مرارا وتكرارا منذ اللحظة الأولى للغزو البريطاني. وهذا السلوك الذي تنتهجه المملكة المتحدة، إنما يفضح أيضا عدم اقتناعها بما تسميه ''حقوقها'' في مسألة جزر مالفيناس.

وتأسف جمهورية الأرجنتين أيضا لتشويه المملكة المتحدة للحقائق المتعلقة بالمساحة الجغرافية المتنازع عليها، وللقصد المنشود من الصيغة التي تم التوصل إليها بشأن السيادة في بيان مدريد المشترك لعام ١٩٨٩ وأعيد تأكيدها في بيان مدريد المشترك لعام ١٩٩٠ والبيانات المشتركة التي تلتهما. فهذه الصيغة التي تشير إلى جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وتحفظ موقف كلا الطرفين، إنما الهدف منها خلق مناخ موات لاستئناف المفاوضات بشأن السيادة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

وتعيد جمهورية الأرجنتين تأكيد استعدادها الدائم لاستئناف المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة، ويؤسفها أن يرفض هذا البلد استئنافها، وأن يواصل القيام في المنطقة المتنازع عليها بأنشطة انفرادية مخالفة لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩. ومن هذه الأنشطة، استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وإجراء مناورات عسكرية شملت إطلاق صواريخ من جزر مالفيناس في تجاهل متعمد لقواعد المنظمة البحرية الدولية المتعلقة بضرورة الحفاظ على الأرواح في البحر وسلامة الملاحة.

والغريب أن تدعي المملكة المتحدة أن الأرجنتين تمتنع عن التعاون والحال أن أنشطتها الانفرادية المشار إليها آنفا هي بالتحديد التي منعت مواصلة هذا التعاون.

والغريب أيضا أن ترد في المذكرة البريطانية إشارات إلى نزاع وقع قبل ٢٩ عاما، في حين أن جمهورية الأرجنتين أعادت تأكيد دعوتها إلى المملكة المتحدة لاستئناف المفاوضات، وأدرجت في دستورها الوطني أحكاما تلزمها بأن تتولى تسوية النزاع على السيادة بطرق سلمية.

وتود جمهورية الأرجنتين أن تؤكد مجددا أن المرسوم ٢٠١٠/٢٥٦ يتسق تماما مع قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو لا يشكل عقبة أمام حرية الملاحة في مضيق ماجلان.

وتؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، باعتبارها جزءا من إقليمها الوطني.